

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش
12/00 بتوقيت نيويورك، 18/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت
دلهي، و 2/00 من صباح يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بتوقيت
طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/58*
Original: English

تقرير جديد يشير إلى أن التحديت في أقل البلدان نمواً يستلزم التنوع الاقتصادي وزيادة فرص العمل

جنيف، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 - يقترح الأونكتاد في منشوره، تقرير أقل البلدان نمواً 2014¹ تحولاً كبيراً في السياسات بهدف تطوير وتنوع الهيكل الاقتصادي لأقل البلدان نمواً للحصول على منتجات أكثر تطوراً وتحقيق قيمة مضافة أعلى. وهذا يستلزم الابتكار وتطوير المهارات وتحويل الموارد بشكل كبير نحو منتجات وأنشطة أكثر تطوراً. وتغيير السياسات هذا مهم بشكل خاص لأقل البلدان نمواً التي تعتمد اعتماداً مفرطاً على قطاع الاستخراج.

ويذكر التقرير المعنون "النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015" أن الاقتراحات المتعلقة بالسياسات يجب أن تذهب أبعد من هدف التصنيع الحضري على نطاق كبير بحيث تشمل تدابير التطوير الزراعي والتنوع الاقتصادي الريفي.

وأقل البلدان نمواً هي مجموعة تضم 48 دولة، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء، اعترفت الأمم المتحدة بأنها تحتاج إلى التحول الاقتصادي لانتشال شعوبها من براثن الفقر.

ويذكر التقرير أن النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً في العقدين الماضيين اقترن بتغييرات في تكوين إنتاجها وصادراتها. وحققت اقتصادات أقل البلدان نمواً التي تمكنت من تنوع إنتاجها بحيث يشمل أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى نمواً بمعدلات أعلى باستمرار من معدلات نمو البلدان التي ظلت تعتمد اعتماداً شديداً على الموارد الطبيعية.

وشهدت البلدان المصدرة للمنتجات المصنعة، ومعظمها في آسيا مثل بنغلاديش وكمبوديا، تغييرات سريعة في تكوين هيكلها الإنتاجي، حيث انخفضت نسبة التوظيف في قطاع الزراعة بمقدار 16 نقطة مئوية.

* للاتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 , unctadpress@unctad.org , <http://unctad.org/press>

(1) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع 978-92-1-112880-2) من مكتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة، في العنوان المذكور أعلاه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في أنحاء العالم. والسعر هو: 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (يُمنح خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. Tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, <https://unp.un.org>

وهذا التحول دعمته زيادة كبيرة في إنتاجية العمل في قطاع الزراعة، بلغ معدلها 2 في المائة سنوياً، وأتاحت تحولاً تدريجياً للقوة العاملة نحو الصناعة والخدمات. وعززت إنتاجية العمل في قطاع الصناعة بدورها هذه الدينامية، حيث سجلت معدل نمو يزيد على 4 في المائة في المتوسط في الفترة ما بين عامي 1991 و2012.

وسجلت أقل البلدان نمواً في آسيا أيضاً أقوى زيادة في إنتاج الصناعة التحويلية (الذي زادت حصته في الإنتاج الإجمالي بمقدار 5 نقاط مئوية) وتفوقت على غيرها من أقل البلدان نمواً بتحقيقها معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 3.3 في المائة أو أكثر سنوياً.

أما في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، فقد نما نصيب الفرد من الإنتاج نمواً أبطأ، حيث لم يتجاوز متوسط معدلات النمو السنوية 1.9 في المائة، كما يشير التقرير، وشهد ركوداً في البلدان المتخصصة في تصدير المعادن، مثل زامبيا وغينيا.

ولا غرابة في أن أقل البلدان نمواً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً المتخصصة في تصدير المعادن لم تشهد سوى تغييرات محدودة أو تغييرات سلبية في الإنتاجية الزراعية (انخفاض بنسبة 1 في المائة سنوياً فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للمعادن على سبيل المثال) ولم تشهد تحولاً يُعتد به لهيكل التوظيف، حيث بلغ الهبوط في نسبة العمل الزراعي 7 نقاط مئوية في حالة أقل البلدان نمواً في أفريقيا وكان معدوماً في حالة أقل البلدان نمواً المتخصصة في تصدير المعادن. والأهم من ذلك، كما يفيد التقرير، أن مجموعتي البلدان كليهما شهدتا هبوطاً بنسبة 1 في المائة في حصة الصناعة التحويلية من الإنتاج الإجمالي.

غير أنه حتى في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، شهدت إنتاجية العمل في القطاع الصناعي زيادة كبيرة عما كانت عليها في الفترة 1991-2012، بمعدل سنوي ناهز 2.5 في المائة.

ويخفي هذا الرقم تناقضاً كبيراً بين أقل البلدان نمواً التي تغلب الصناعة التحويلية على قطاعها الصناعي والبلدان التي تغلب فيها الصناعات الاستخراجية (استخراج النفط والغاز والمعادن بصورة أساسية). فالبلدان المصدرة للسلع المصنعة (أقل البلدان نمواً في آسيا بصورة رئيسية) أثبتت في الواقع مرونة في مواجهة الصدمة الخارجية السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في عام 2008.

أما في أقل البلدان نمواً التي تغلب الصناعات الاستخراجية على قطاعها الصناعي فقد أدت الأزمة إلى هبوط حاد في إنتاجية العمل. وهذا يؤكد قلة مناعة الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، وأهمية تنوع هيكلها الإنتاجية.

ويخلص التقرير أيضاً إلى أنه حتى في البلدان المصدرة للسلع المصنعة التي حققت نجاحاً نسبياً، لجأ جانب كبير من القوة العاملة إلى أنشطة الخدمات التي تتيح فرصاً بديلة منخفضة الإنتاجية وغير رسمية للعمال الذين لا يجدون فرصة عمل في الصناعة. ولم تتمكن الصناعة الحضرية من مجاراة الوتيرة الاستثنائية للهجرة من الريف إلى المدن في العقدين الماضيين، فاستوعب قطاع الخدمات جانباً كبيراً من فائض عرض العمل في المناطق الحضرية.

وتشكل الزيادة في نسبة العمال المستخدمين في وظائف غير رسمية منخفضة الإنتاجية عائقاً خطيراً أمام نمو الإنتاجية الكلية والتنمية في جميع أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، بما أن الإنتاجية المنخفضة تقترن بدخول منخفضة، فإن هذه الوظائف لا تقيد التحديث الاقتصادي فحسب، بل تبقى أيضاً العمال في حالة فقر.

ملاحظة: هناك ثمانية وأربعون بلداً تصنفها الأمم المتحدة حالياً في فئة أقل البلدان نمواً. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.